

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تَنْقِيحُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ حَوْلَ الْمَسْأَلَةِ الْعَاشِرَةِ

لقد توصلنا إلى القول الرابع - حول فوات صلاة واحدة في أيام متعددة - فقد أوضحه المحقق الخوئي قائلاً:

«وَأَمَّا الْقَوْلُ الرَّابِعُ وَهُوَ الْاِكْتِفَاءُ بِالظَّنِّ بِالْفَرَاغِ، فَقَدْ نَسَبَهُ فِي الْحَدَائِقِ (1186 ق) [1] نَقْلًا عَنِ الْمَدَارِكِ (1009 ق) [2] إِلَى الْمَقْطُوعِ بِهِ (الْاِكْتِفَاءُ بِالظَّنِّ بِالْفَرَاغِ) مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ (قَدَسَ سِرْهُمْ) مُعْتَرِفًا بِعَدَمِ وُرُودِ نَصٍّ فِي ذَلِكَ. (وَقَدْ أَسْلَفْنَاهُ عِبَائِرَ الْقَدَمَاءِ نَظِيرَ الْجَوَاهِرِ بِأَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ هُوَ الْعِلْمُ الْعَرَفِيُّ الْإِطْمِينَانِيُّ)

و لكنّه غير واضح، فإنّ العلم الإجمالي الدائر بين الأقلّ والأكثر:

- إن لم ينحلّ وجب الاحتياط بمقدار يحصل معه العلم بالفراغ، عملاً بقاعدة الاشتغال كما اختار ذلك صاحب الحقائق (قدس سره) ولا يكفي حينئذ الظنّ بالفراغ، فإنّ الاشتغال اليقيني يستدعي اليقين بالفراغ، ومع الظنّ به يبقى باب الاحتمال مفتوحاً وإن كان الاحتمال موهوماً. (فلا يصح الاكتفاء بالظنّ حينما وجب الاشتغال)

- وإن انحلّ العلم الإجمالي كما هو الأظهر على ما مرّ فلا حاجة إلى تحصيل الظن، بل يكفي حينئذ الاقتصار على المقدار المتيقّن به، وينفى الزائد وإن كان مظنوناً بالأصل.

فهذا القول أردأ الأقوال في المسألة، فإنّه إمّا لا يكفي الظنّ أو أنّه لا حاجة إليه بعد عدم الدليل على حجّيته و كونه ملحقاً شرعاً بالشك. [3]

تَنْظِيمُ كَافَّةِ الْأَرَاءِ الْمَطْرُوحَةِ حَوْلَ الْمَسْأَلَةِ الْعَاشِرَةِ

و في هذا المضمّر، سننقّح الآراء التي قد اختارها الأعلام منذ القديم حتّى الآن:

1. بات جلياً بأنّ قاعدة الحيلولة لا تجري في المسألة العاشرة إذ - وفقاً لما أسلفناه - أنّها تخصّ أصل الفوت بينما في مسألتنا قد أحرزنا أساس الفوت ثمّ شككنا في مقدار الفوت، فلا يتحقّق الشكّ بعد الوقت إذ العلم الإجمالي لازال فعّالاً.

2. و أمّا عمليّة انحلال العلم الإجمالي إلى الأقلّ والأكثر، فإنّ دقّة صاحب الجواهر قد رفضت تحقّق الانحلال في مسألة القضاء، و على نسقه قد فكّكنا ما بين موارد الأقلّ والأكثر:-

- ففي أمثال مسألة القضاء لا ينحلّ العلم الإجمالي لأنّ الشكّ في عدد الفائت، فيتوجّب الاحتياط.

- و في بقيّة النماذج لو شككنا في عدد أصل التّكليف لتعقّلت البرائة في الأكثر.

و قد علّلنا هذا التّفكيك لأجل نظرة العقلاء، فإنّ العرف يرى الانحلال في الثّاني دون الأول.

3. وحينما استَوْجَبنا الاحتياط، فعلينا أن ندرُس المَنَاط في تحقّق الاحتياط، فهل تَتَبَرَأ ذِمَّتُنا بتحصيل اليقين أم بالظنّ بالفراغ؟ و إجابةً لذلك، قد لاحظت عبائرُ الأعلام الماضين حيث إنّ صاحب الرّياض و المحقّق الخوئيّ و غيرهما قد استَوْجَبوا توفير العلم القطعيّ، بينما جمهرةٌ وسيعَةٌ من الأعلام قد اكتَفَوْا بغلبة الظنّ بحيث قد صرّح المحقّق الخوئيّ بأنّه مقطوعٌ به في كلام الأصحاب في هذه المسألة فحسب، و لهذا إنّنا - أيضاً - نَسْتَشْهَد بالإجماع لتسجيل كفاية الظنّ في المسألة العاشرة فحسب دون بقيّة المسائل، فبالثّالي لا يَتَوَجَّب الفراغ اليقينيّ في مسائلنا بالتّحديد.

4. بل حيث قد بَرَهنا على حجّية الظنّ في الموضوعات فسُيُعِيننا في هذه المسألة، إضافةً إلى الإجماع، و على أساسه لا يُعَدّ القول الرّابع - كفاية الظنّ - أردأ الأقوال كما زعمه المحقّق الخوئيّ.

تَمِيمُ فرع قصير

في ثنايا الأبحاث قد انطَرَحَت مسألة مُتَشَابِهَةٌ بالمسألة العاشرة ترتبطان بقاعدة الحيلولة حيث قد تحدّث عنها صاحب العروة قائلاً:

«و لو علم أنّه صَلَّى العصر و لم يدر أنّه صَلَّى الظهر أم لا فيحتمل جواز البناء على أنّه صلاها، لكن الأحوط الإتيان بها، بل لا يخلو عن قوة» [4]

فوجه التّرابط ما بين المسألتين هو الحائل، حيث يُعَدّ الحائل في المسألة العاشرة هو الزّمان، بينما الحائل في مسألة العروة هو العصر فإنّه عقيب تأدية العصر قد شكّ في تأدية الظّهر و لهذا سَنَتَفَعَّل بحقه قاعدة الحيلولة أيضاً وفقاً للتّحقيق.

بينما المحقّق الخوئيّ قد استدلّ لصالح العروة باستدلّالين ثمّ اعترض عليهما قائلاً: [5]

«أمّا المقام الأوّل: فقد احتمل فيه الماتن جواز البناء على أنّه صلاها (الظّهر ببركة قاعدة الحيلولة) و ربما يستدلّ له بوجهين:

أحدهما: ما رواه ابن إدريس في آخر السرائر نقلاً من كتاب حريز بن عبد الله عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إذا جاء يقين بعد حائل قضاه و مضى على اليقين، و يقضي الحائل و الشكّ جميعاً، فإن شكّ في الظهر فيما بينه و بين أن يصلي العصر قضاه، و إن دخله الشكّ بعد أن يصلي العصر فقد مضت إلّا أن يستيقن، لأنّ العصر حائل فيما بينه و بين الظهر، فلا يدع الحائل لما كان من الشكّ إلّا بيقين» [6].

و فيه: ما ذكرناه غير مرّة من أنّ طريق ابن إدريس إلى كتاب حريز مجهول فالرواية في حكم المرسل فلا يعتمد عليها، و يزيدها وهناً أنّها غير مذكورة في شيء من الكتب الأربعة مع بناء المشايخ الثلاثة على النقل عن كتاب حريز كما صرّح به الكليني و الصدوق في ديباجتي الكافي [7] و الفقيه [8].»

و نلاحظ على استشكله - المبنائي - بأنّا قد تَقَبَّلنا رواية ابن إدريس وفقاً لانبجار إرساله بعمل المشهور، فبالثّالي لو صَلَّى العصر ثمّ ارتاب في تأدية الظّهر لتجلّت قاعدة الحيلولة حتماً:

1. إذ قد صرّح الإمام بأنّ العصر حائل [9] - إضافةً إلى حيلولة الوقت أو أمور آخر أيضاً - .

2. و بالأخصَّ أنَّ أماريّة «ظاهر حال المسلم» ستُجدي نفعاً بأنّه قد صَلَّى الظَّهر تماماً فلا يعبأ بشكِّه - لا لأنَّ ظاهر حال المسلم يُعدّ ملاك قاعدة الحيلولة كما زعمه المحقّق الخوئي-.

ثمّ استعرض الدّليل الثّاني - لعدم الاعتناء بالشكّ- قائلاً:

«ثانيهما: قاعدة التجاوز التي يثبت بها وجود صلاة الظهر، فإنّها تشمل الأجزاء و غيرها من الأعمال المستقلّة التي لها محلّ معيّن (شريعاً) كما يكشف عنه تطبيقها في صحيح زرارة على الأذان و الإقامة.[10]

أقول: قد ذكرنا في الأصول[11] أنَّ قاعدة التجاوز المتقوّمة بالشكّ في الوجود لا في صحّة الموجود سواء أ كانت جارية في الأجزاء أم في غيرها يعتبر فيها التجاوز عن المشكوك (وجوده) و بما أنَّ التجاوز عن نفسه غير معقول، لفرض الشكّ في أصل وجوده، فلا جرم يراد به التجاوز عن محلّه المقرّر له شريعاً بالدخول في الجزء المترتب عليه، فإنَّ محلّ التكبير قبل القراءة، و هي قبل الركوع، و هو قبل السجود و هكذا، كما أنَّ محلّ الأذان قبل الإقامة فلا يشرع بعدها، فلو شكّ في شيء من ذلك و قد خرج عن محلّه لا يلتفت إليه.

و هذا المعنى غير متحقّق في المترتبتين كالظهرين و العشاءين، ضرورة أنَّ ما له المحلّ منهما إنّما هي الصلاة المترتبة كالعصر و العشاء، فهي التي اعتبر فيها التأخّر و كان محلّها الشرعي بعد الظهر و المغرب، و أمّا السابقة فلا محلّ لها أصلاً و لم يعتبر فيها القبليّة أبداً.

و قد ذكرنا في محلّه[12] أنَّ قوله (عليه السلام): «إلاَّ أنَّ هذه قبل هذه»[13] إشارة إلى ما هو المتعارف بحسب الوجود الخارجي، و يشتمل على نوع مسامحة في التعبير، أو أنّه تفنّن في العبارة. و المراد أنَّ هذه بعد هذه، و إلّا فاتّصاف الظهر أو المغرب بالقبليّة غير معتبر في صحّتها قطعاً.»[14]

و إنّنا أيضاً نرافقه في الإشكال الثّاني حيث قد استظهرنا من الأدلّة أنَّ عنصر «القبليّة» لم يُتخذ في الظهر و المغرب لكي يصدّق أنَّ المكلف قد تجاوز عن محلّهما، بل أساساً إنّ التأخّر و التّقدّم في المترتبتين هو خارجي في مقام الامتثال فحسب، بينما قاعدة التّجاوز قد افتُرِضت لكلّ عمل - كالركوع و السجود و...- مواطنٌ محدّدة شرعاً و لهذا سيصدّق مفهوم «التّجاوز عن المحلّ» في تلك المواطن الشرعيّة فحسب، بينما الشّارع لم يُحدّد محلاً خاصّاً ما بين الظهر و العصر أو بين المغرب و العشاء الظهرين بل قد استسقينا من الأدلّة أنَّ ظرف الإتيان الخارجي هو مرهون على تقدّم الظهر و المغرب، فلا يُستنبط منها شرطية القبليّة أو البعديّة، فبالنّالي: لو صَلَّى الظهر فحسب و تمرّد عن تأدية العصر عمداً فلا يُصبح الظّهر باطلاً بزعم أنَّ بعديّة العصر لم تتحقّق، إذ القبليّة و البعديّة تخصّان ظرف الامتثال الخارجي فحسب فلا تضرّان صحّة عمل آخر.

و أمّا المتضايغان - بين قبل و البعد- فيخصّان التّكوينيّات فحسب ولا يجريان في الاعتباريّات كقاعدة التّجاوز و...

فبالختام، إنّ المستمسك النّفيس - للحيلولة- هو حديث ابن ادریس.

[1] الحقائق ١١: ٢٠.

[2] المدارك ٤: ٣٠٦.

[3] خوئی سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. ص 157 قم - ايران: مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.

[4] نقلاً عن موسوعة الإمام الخوئي ج 18 ص 113.

- [5] نفس المصدر.
- [6] الوسائل ٤: ٢٨٣ / أبواب المواقيت ب ٦٠ ح ٢، السرائر ٣: ٥٥٨.
- [7] [لم نجد له تصريحاً بذلك].
- [8] الفقيه ١: ٣.
- [9] فقد ورد «وإن دخله الشك بعد أن يصلي العصر فقد مضت إلا أن يستيقن، لأن العصر حائل فيما بينه وبين الظهر، فلا يدع الحائل لما كان من الشك إلا بيقين».
- [10] خوئي سيد ابوالقاسم موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 18. قم - إيران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.
- [11] مصباح الأصول ٣: ٢٧٩.
- [12] [لم نعثر على ذلك، نعم أشار إليه في شرح العروة ١١: ٢١٠، ٤٠٩، مصباح الأصول ٣: ٣١٧٣١٦].
- [13] الوسائل ٤: ١٢٦ / أبواب المواقيت ب ٤ ح ٥ و غيره.
- [14] خوئي سيد ابوالقاسم. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 18. ص 117 قم - إيران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.